

تاريخ الاستلام: 2016/09/14 - تاريخ التحكيم: 2016 / 11 / 11 - تاريخ النشر: 2017/06/02

جوانب من الخيارات التنموية للدولة الجزائرية 1965-1976م

د. جمال بلغري

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر



Abstract :

A brief review and of the extent of the efficacy and success of the national economy the mechanisms, whose infrastructure was destroyed by the French colonial rule for more than 132 years calls for a study of the causes of the failure mechanisms of self-governance in the period that preceded the movement of June 19, 1965 , which did not succeed in its entirety to eliminate negative legacy for colonization , and colliding with the will of the Altsahahiein who took it upon themselves to raise the spirit of the initiative to build a national economy based on improving the living conditions of the Algerian people, according to the major axes of these development options .

Keywords : Agricultural revolution, 2-the industrial revolution, 3-the Cultural Revolution, 4-nationalizations.

الملخص:

إن استعراض وبللمحة موجزة مدى نجاعة ونجاح مكنيزمات الاقتصاد الوطني الذي دمر بُناه التحتية بقاء الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة لأمر يدعو إلى دراسة أسباب فشل آليات التسيير الذاتي في الفترة التي سبقت حركة 19 جوان 1965، والتي لم تنجح في جعلها في لقضاء على التركة السلبية للاستعمار، واصطدامها بإرادة التصحيحين الذين أخذوا على عاتقهم إذكاء روح المبادرة لبناء اقتصاد وطني يرتكز على تحسين مستوى الظروف المعيشية للشعب الجزائري وفق المحاور الكبرى لتلك الخيارات التنموية..

الكلمات المفتاحية: 1- الثورة الزراعية، 2- الثورة الصناعية، 3- الثورة الثقافية، 4- التأميمات.

مقدمة:

كشفت نتائج تطبيق سياسة التسيير الذاتي على عهد الرئيس بن بلة - ورغم ما توصلت إليه من نتائج على نسق بعض المستويات- انعكاسات خطيرة تجلت بوادرها الأولى في تدفق حركة الهجرة الريفية إلى الحواضر والمدن جنبا إلى جنب مع عملية ترك مساحات فلاحية وزراعية شاغرة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الجزائري، وأندر بمشاكل على هياكل الدولة الحديثة وظهرت معها مشكلة البطالة كحلقة أخرى تضاف إلى سلسلة الضغوطات الثقيلة على سوق العمل رغم هجرة ما يقارب نصف مليون جزائري إلى فرنسا عشية الاستقلال - مخففين ولو بنسبة ضئيلة- من الضغط المفروض على المدن الجزائرية الكبرى.

والمعلوم فإن الإدارة الذاتية داخل وحدات العمال والفلاحين قد أوكلت للعمال إستغلال الوحدات وهيئات التسيير، والتنظيم المالي والتسويق وبطريقة بيروقراطية عجلت بظهور المشاكل بين العمال ، وقد أثرت الطريقة التي تسيير بها تلك الهيئات على عملية الإنتاج، وزاد احتكار الدولة وعن طريق وكلائها "القطاع الخاص" إلى تراكمات إدارية - بيروقراطية في أنماط التسيير والإنتاج حاولت فيها السلطة الثورية - وبعد نجاح

حركتها التصحيحية "الانقلابية" ليلة 19 جوان 1965 - إيجاد حلول عاجلة لترميم عملية التسيير الأولى، ومن ثم الدخول إلى عالم التأمينات الوطنية وعلى مستوى مختلف القطاعات (الصناعية، الزراعية، البنوك، الثقافية)

1- التسيير الذاتي والثورة الزراعية :

في الوقت الذي رأت فيه السلطة الثورية أن مشروع التسيير الذاتي يعبر عن إرادة الجماهير قاعديا، قبل أن يكون نظاما مخططا له في القمة، مرتكزا على تحرير العامل في القطاع الفلاحي، وقد فتح لهم ذهاب المعمرين غداة الاستقلال الطريق لكي يمسك الفلاحون والعمال بزمام وسائل الإنتاج الفلاحي.

غير أن مشروع الإصلاح الزراعي لعام 1964، والذي وضعت خطوطه العريضة لتطبيق مراسيم مارس 1963، لم يأت بالنتيجة المرجوة نظرا للتوزيع المحدود للمزارع المؤممة وتحويلها إلى تعاونيات فلاحية. فجاء مشروع الثورة الزراعية لسنة 1966 الذي أُلح على تحقيق وسائل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتطبيق ما جاء في مراسيم مارس 1966 من تحديد الملكية العقارية واستغلال الجماعي للأراضي والذنان بندرجان ضمن آفاق استكمال التأمينات الوطنية وإنعاش عملية التسيير الذاتي (م.ب. 1976: 292).

ولإنجاحه دخلت آلية التسيير الذاتي مرحلة اللامركزية التي أعادت للجماعات العمالية تدريجيا بعض امتيازاتها فكان الأمر رقم 68-653 الصادر بتاريخ 1968/12/30، والذي ضاعف وعزز حركية التجديد للتسيير الذاتي من خلال توسيع وتنمية المنتجين المسؤولين على المزارع المسيرة ذاتيا، وتطوير نشاط العمال إلى مستوى المنتجين المسؤولين حيث يستفيدون فعلا من ثمار عملهم (ج.ت.و. 1971: 22).

ولتحقيق أهداف الإصلاح الزراعي وضع التشريع القانوني الصلاحيات الممنوحة لمجلس العمل على مستوى المراقبة، وأعطى جميع سلطات التسيير للجنة التسيير، وهذه الأخيرة تنتخب وتراقب من طرف العمال. كما حددت الأمرية التي ذكرناها سلفا طريقة شراء الموارد الضرورية للتزود بالعتاد، ويقوم في الوقت نفسه عمليات تسويق المنتوجات وتقديم الخدمات (وزارة الثقافة والإعلام. 1972: 100)

وحرصت الدولة من أجل تحقيق استراتيجية وطنية، وعلى بلوغ أهداف الآفاق السباعية 1967-1973 بتطبيق سياسة تنمية تقوم على أساس مخططين أوليين: المخطط الثلاثي 1967-1969، والمخطط الرباعي الأول 1970-1973، وجاء المخطط الثلاثي من أجل وضع معالم هامة لتوسيع رقعة التخطيط في اتجاهين رئيسيين يتمثل الأول في توسيع القطاع العام الاقتصادي بمجموعة من إجراءات التأمين لتهيئة ظروف التخطيط الاشتراكي الموسع، ويرتكز الاتجاه الثاني على عمل الدولة لإسترجاع وسائل الإنتاج من أجل تخطيط أنجع للاستثمار والإنتاج. فعلاوة على قانون الاستثمار الذي جاء من أجل تفعيل المخطط الثلاثي، وتوسيع قاعدة القطاعات العمومية، ونفذت في ذلك عمليات تبدا هامة للاقتصاد الوطني كتقرير الضرائب على عمليات الاستيراد وتأمين النظام المصرفي، ويمكن القول أن هذا المخطط بالفعل كان القاعدة الأساسية، ونواة إستراتيجية لتنفيذ المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

وعزمت السلطة الحاكمة على إنجاح هذا المخطط فقامت بتوكيله إلى مديرية التخطيط التي كانت مديرية وزارية تابعة لوزارة المالية. غير أن الهيكل الوزاري الجديد للحكومة أعطى لهذه الدائرة صفة الهيئة المركزية للتخطيط على شكل كتابة دولة أكد بما يبعد كل الشكوك نية السلطة الثورية على تنظيم وإدارة الاقتصاد (بملول 1999: 160-162/1). حسب منهج مخطط ، ومنح سلطة رسمية لوظيفة التخطيط على مستوى الهياكل المركزية للهيئات الحكومية ، وجاء في التقرير الخاص بالخطة الرباعية وبالضبط في الجزء المتعلق بالتنفيذ تعدد المهام المراد إنجازها ، والتي تؤكد على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الوطني، وفي الجزء المتعلق بالمخطط كان الهدف تعميق الثورة الاشتراكية في مختلف المؤسسات الوطنية. كما يضمن بحسب قول رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء " المراقبة الشعبية لأموال الشعب في القطاعات التي هي تحت تصرف الدولة" (وزارة الثقافة والإعلام . 1970 : 290/3 .)

والمعلوم أن المخطط الرباعي الأول 1970-1973 تميز بإستكمال الدولة لعمليات التأميم الكبرى من خلال استرجاع الدولة لقطاع المحروقات، والشروع في تبني استراتيجية جديدة على مستوى القطاعات التي تعود فوائدها على المواطن بدرجة أولى كتطبيق برنامج الثورة الزراعية، والتسيير الجهوي للولايات الأكثر حرمانا (وزارة الثقافة والإعلام . 1972 : 128). ويرى الاستاذ الباحث حسن بملول أن المخطط الرباعي الأول 1970-1973 يعد مخططا متوسط المدى مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول الذي يعد مخططا قصير الأجل نظرا لانعدام توفر الشروط الموضوعية في هذا الأخير ، والتي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية، لذا جاء حجم الاستثمارات للمخطط الثلاثي أقل بكثير من المخطط الرباعي الأول الذي ارتفع فيه رقم الإستثمار فيه من 9.16 مليار دينار ليلبلغ حدود 36.7 مليار دينار في المخطط الثاني، وكانت حصيلة الاستثمارات الصناعية 54% من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية المعتمدة (بملول ، م. ب . 1999 : 164 .)

كما أن الشروع في تنفيذ المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 يمثل الإنطلاقة الثانية للتخطيط للقضاء على المشاكل المتفرعة لذا جاء حجم الاستثمارات فيه أكبر من المخططين السابقين، وفاقته قيمته 110 مليار دج تلخصت اتجاهات سياسة أهدافه في تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية، وتطوير القاعدة المادية للمجتمع وعقلنة الاختيارات التكنولوجية، وإعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي (بملول ، م. ب . 1999 : 257 .)

إن إنفتاح السلطة الثورية وإقبالها على البرامج والمخططات التنموية على المستوى الزراعي الفلاحي والطموحات الكبيرة لها من أجل حماية التسيير الذاتي، وترقية الإصلاح الزراعي كضرورة لإعادة توجيه وتكثيف الإنتاج الفلاحي من خلال تخفيض مساحات زراعة الكروم "العنب" من 400 ألف هكتار إلى 220 ألف هكتار، وتعويضها بزراعة الحبوب والتخلي التدريجي عن نظام التبوير الموروث عن الاستعمار (بيار، ل . 1997 : 274 .)

ورأت السلطة الثورية في ذلك انتصارا للحكومة الجزائرية بإعتبار أن تلك المساحات الزراعية تصب في مصلحة القدرة الاستهلاكية لصالح فرنسا وسرّعت بذلك عملية تخفيض تلك المساحات دون تكييف ذلك وواقع الاقتصاد الوطني. فمن جهة تعرضت المساحات التي خصصت

لزراعة الحبوب إلى الإهمال، ومن جهة أخرى إعتزتها مشاكل كصعوبة تطبيق وإيصال نظام السقي للمساحات المستغلة. وعدم تلبية حاجاتها بما تجود به السماء من أمطار.

إن انزلاق الإدارة المسؤولة على التسيير الذاتي في التعاونيات ناتج من تملص هذه الأخيرة قدر المستطاع من واجباتها في المزارع التي أمت مما أدى إلى فشلها إنتاجيا، وعرض عملية التسيير الذاتي في أساسها إلى عملية نقد واسعة. يضاف إلى ذلك تدخل الدولة كطرف أساسي في المركزية التسييرية التي ولدت البيروقراطية. بالرغم من الحصص المالية التي التهمها مشروع التسيير الذاتي، إلا أن ذلك أدى إلى تناقص الإنتاج عاما بعد عام. ورغم إقرار النصوص الرسمية تحقيق نتائج على المستويين السياسي والاقتصادي لمشروع التسيير الذاتي من أجل الترقية الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين داخل التعاونيات كأداة فعالة للتنمية الزراعية، وتحقيق التكامل الزراعي المنشود من طرف السلطة الثورية، والنتيجة كانت توسيع الأراضي الزراعية دون استغلالها، كما أريد تحقيق الاكتفاء الذاتي فإذا بالجزائر أصبحت عضوا رائدا في التبعة الغذائية على الأقل بين دول العالم الثالث.

إن مكمن التناقضات داخل مؤسسات التسيير الذاتي، ونقصد هنا تعاونيات التسيير الذاتي التي حملت بذور فنائها منذ أن كانت أفكارا جنينية. كما أقر ذلك أحد الذين عاشوا تسعة عشرة عاما في مكاتب إدارة التخطيط المركزي الذي أكد بأن التخطيط المركزي لم يعد يعني أحد، بدليل أنه لم يطبق إلا على وضع الموازنات من خلال صرف التسليفات، وإدارة العائدات في وزارة المالية وتلك هي القواعد التي كان يفرضها التسيير الممركز لإقتصاد الدولة (حيدوسي، غ. 1997: 22).

لم يكن ميثاق الثورة الزراعية الصادر عن أمر رقم 71-73 المؤرخ في 1971/11/08 إلا ختاماً للمرحلة الأساسية التي بدأت منذ ترسيم قرارات مارس 1963، ومعها تجلّت بوضوح المجهودات الجبارة للسلطة الثورية لحركة جوان 1965 للنهوض بالقطاع الزراعي، وربما يعكس ذلك إنتقال قيمة القروض المخصصة للإنتاج، والموزعة على صغار الفلاحين من 39 مليون دج في عام 1965 إلى 350 مليون دينار جزائري سنة 1969 (وزارة الثقافة والإعلام . 1972: 139).

ويمكن القول إن التمهيد للثورة الزراعية بدأ بالتطبيق الفعلي لقرارات التسيير الذاتي وإصلاحه بعد سنة 1965، وذلك بإلغاء المنظمات الوطنية للإصلاح الزراعي في محاولة لتغيير سير الجهاز الإداري، وإيجاد نظم سياسية جديدة كتكوين إدارات مستقلة مكلفة بمصالح التسيير الذاتي. ومع هذه التحولات بدأت الحكومة بالتنسيق مع الوزارة المعنية بمراقبة المنظمات الفلاحية، وإعادة تأهيل بعضها كالمكتب الوطني لتسويق مواد الكروم في 1968/08/07، وتأسيس المكتب الجزائري لتسويق الفواكه والخضر، والديوان الوطني للمواد الفلاحية، والديوان القومي لتغذية الأغنام (بوحوش . ع . 1977: 389).

إن أهم أهداف الثورة الزراعية هي تصفية الآثار الزراعية للتركة الاستعمارية، ويندرج في ذلك تحويل سياسة زراعة الكروم دون انطلاقة فعالة لزراعة حديثة تعتمد على التحديد المباشر للملكية الأراضي بتحقيق مما جاء في (المادة 01) من قانون الثورة الزراعية : الأرض لمن يخدمها، ولا

يملك الحق في الأرض إلّا من يفلحها ويستثمرها، كما استهدفت الثورة الزراعية القضاء على ظاهرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وذلك بتنفيذ التدابير العملية لتأميم ومنح الأراضي الزراعية، أو المعدة للزراعة وتحويل الإنتاج وتعبئته، ولا يتأتى ذلك إلّا بحسب ما أقرته النصوص التنظيمية للصندوق الوطني للثورة الزراعية (المادة 18) من القانون الثورة الزراعية. (وزارة الثقافة والإعلام. 1972: 145).

وزادت من جدية تحقيق الاهداف الإمكانات التي وضعتها الدولة لتطبيق الإصلاحات الزراعية التي جاء بها ميثاق الثورة الزراعية، وذلك بتخصيص 100 مليون دينار في السنة الأولى منها، وبقدر ما كانت نوايا السلطة الثورية جدية لتوفير الحياة الكريمة للفرد الجزائري بقدر إحترازها من أن تظهر لدى الرأي العام الشعبي أنها تعمل للقضاء على الملكية الفردية. (وزارة الثقافة والإعلام. 1972: 393/3).

وقد شكلت الثورة الزراعية عاملا منعشا للثورة الصناعية كإستعمال فائض الإنتاج الزراعي الريفي في الصناعات التحويلية، وأدى ذلك إلى توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي وتوسيعه في المجالات المرتبطة بالإنتاج الزراعي كمجالات الصناعات الميكانيكية والكيمياوية (ج.ت.و. 1971: 28)، فالأرض لمن يخدمها يتضمن عملا بنويا لإعادة بناء الهياكل الزراعية القديمة بالقضاء على الملكيات الكبيرة الواسعة وتحجيم المتوسطة منها، وربطها بالفلاح حتى لا يتكرر نزوح الفلاحين إلى المدن، وخلق تجمعات فلاحية تعاونية لتطوير القوى الإنتاجية الزراعية، وتحويل البنيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة التحويلية من أجل تحقيق بُعدين الأول أفقي لخلق العلاقة التكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي، وُبعد رأسي لتنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي (بهلول.م.ب. 1976: 334).

وعزمت السلطة الثورية على نجاعة الثورة الزراعية التي شعارها "من الشعب إلى الشعب" مستندة عليها للنجاح بفضل الثقة المتبادلة بين الجماهير الشغيلة ذات الطاقات الخلاقة، وسلطتها الثورية التي وزعت سلطتها المركزية - مجازا - على الولايات والبلديات، وتحملها مسؤوليات تطبيق وتنفيذ أحكام الثورة الزراعية (المواد 173 إلى المواد 243) (1) (ج.ت.و. 1971: 101، 118).

1- يمكن العودة إلى مواد تنفيذ بنود الثورة الزراعية على المستوى البلدي، والولائي وكيفيات تسيير لجان التسيير الذاتي، وتطبيق القرارات بالشكل الذي تراه السلطة الثورية مناسبة، ويؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. ينظر، ج.ت.و. نصوص الثورة الزراعية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1971، الجزائر، ص، 100.

ولإستكمال مسار الإصلاح الزراعي، وتوسيع نطاق الثورة الزراعية إلى سكان المناطق السهلية، والتي تظهر فيها بوضوح ظاهرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بدت الفكرة سليمة، وذلك بإدخال وتوسيع الثورة الزراعية للقضاء على هذه الظاهرة واقتلاعها من جذورها، وكذا القضاء على التناقضات الثلاثية: الاستغلال المسلط من طرف المنتجين المباشرين، والاستغلال المفرط للبيئة الطبيعية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان السهوب (وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي. 1976: 13).

ويلخص الشخصية التاريخية أحمد مهساس ما مرّ معنا من تجربة الثورة الزراعية بأنها سياسة بقوانين مرتجلة أدت إلى مظاهر اجتماعية كالهجرة الريفية والقحط وارتفاع الأسعار، والتبعية المتزايدة للخارج في ميدان التغذية، وكل ذلك كان نتاج التدمير المنهج للفلاحة نتيجة الاستمرار في

تطبيق الكلمات الفارغة المضمون لمراسيم التسيير الذاتي والتي أدت في الأخير إلى انحدار مستوى الإنتاج، وانخفاضه إلى مستويات قياسية نتجت عنها تبعية مفرقة في مجال الغذاء لدولة الاستعمار بالأمس (مهساس ، أ. 2007 :76).

2- التأميمات والثورة الصناعية:

بعد سنة 1966 حددت السلطة الثورية عدة ضوابط إقتصادية لتطوير القوى المنتجة في محاولة منها لتحريك العلاقات الاجتماعية داخل النسيج الصناعي الجزائري الهلامي الذي كان تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية فكان قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات الاستثنائية التي حافظت على نشاطها. وقد حمل نظام 1965/06/19 مشروع توسيع القطاع الوطني العمومي من خلال تسريع عملية التأميمات، وإدراجها ضمن المخططات التنموية كضرورة ملحة لتطهير الاقتصاد الوطني، وتوجيه استثمارات الموارد الطبيعية لتقوية وزيادة الإنتاج بما يخدم الاقتصاد الوطني وينعكس إيجابا على السكان.

وهكذا أخذت السلطة بخيار إنشاء قطاع عام مهيم يسود تدريجيا على حساب القطاعات الموجودة على الساحة الإقتصادية ومنها القطاع الخاص الوطني، وبدأت بالفعل آلية التأميمات الصناعية في ماي 1966 من خلال تأميم تسعة شركات خاصة بالاستكشافات المنجمية بباطن الأرض "الفوسفات، الزنك، ...". وبين ماي/جوان 1968 ثم تأميم 45 شركة منها 13 شركة صناعية فرنسية توظف أكثر من (7500) عامل، وخاصة في الصناعات المعدنية والكهربائية والكيمياء وغيرها من أجل استكمال

(100 : 1977 . Marc, R .et Pierre, J). السيادة الوطنية، ولم تستأنف غالبية الشركات الأجنبية نشاطها إلا بعد سنة 1974 نظرا لعملية التأميمات المستمرة ، وهكذا أتمت في سنة 1969، (14) فرعا لشركات أجنبية، وتم في نفس الوقت إنشاء ثلاثة بنوك: البنك الوطني الجزائري، والبنك الخارجي والقرض الشعبي الوطني استكمالاً لعملية تأميم البنوك التي بدأت خلال سنة 1966 (دبلة ، ع.ع. 2004 : 88، 89).

لم تتوقف السلطة الثورية عن استرجاع سيادتها الوطنية على ثرواتها بإسترجاع المحروقات كأهم مورد اقتصادي للجزائر، بل ومع ذلك أقرت أيضا السلطة الثورية رفع سعر الضرائب على البترول، وحاول المسؤول الأول على وزارة الطاقة والصناعة وقتئذ السيد بلعيد عبد السلام تحديد تكلفة سعر الذهب الأسود كما تريده الحكومة الجزائرية، لا كما تريده فرنسا . غير أن الإشكالا الذي كان بمثابة التحدي لها هو مدى إحترام السلطات الفرنسية ما جاء في اتفاقيات إيفيان من نصوص تتعلق بهذا الجانب. وبحكم أن الجزائر - في تلك الفترة واقتصاديا كانت تابعة إلى منطقة الفرنك - أجبرت الحكومة الجزائرية على الدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة الفرنسية حول قضايا عالقة اقتصاديا خاصة بعد دخول الحكومة الجزائرية في عملية التأميمات، ورفع أسعار الضرائب على المواد البترولية من جهة، ومن جهة أخرى حاول الطرفان الوصول إلى تحقيق الشروط المبدئية ك معايير الإبقاء على سيرورة المفاوضات. (Belaid. A.ss . 1990 :1/342).

إن التطبيق الفعلي لكل القرارات السياسية المتعلقة بقطاع البترول، والبتروكيمياء وباعتبارهما عصب حياة النظام والاقتصاد والمجتمع لدولة حديثة العهد بالاستقلال، والتي وإن تمكنت السلطة الثورية من إعادتها إلى حضيرة السيادة الوطنية سوف يساهم ذلك في إعطاء أمل في بناء صناعة قوية، وذلك باستغلال العائدات النفطية بالعملة الصعبة في الميدان الصناعي. فتأسس سوناطراك سنة 1963 ثم إنشاء المركز الإفريقي للهيدروكربونات بتركيب سوفياتي والمعهد الجزائري للبترول كلها محطات تسيير لصالح الاقتصاد الجزائري. كما أن تسريع وتيرة المفاوضات أدت إلى اتفاقيات 1965/07/29 (1) بين الدولتين الجزائرية والفرنسية من أجل تطوير عمليات التنقيب بين الشركات الفرنسية ونظيرتها الجزائرية فيما يتعلق بخامات البترول، وكيفية تسييرها وتشجيع الصناعة الجزائرية في هذا الميدان (marc, R et pierre, J. 1977 :102).

إن صيغة هذا الاتفاق لم يسو جميع المسائل المطروحة بين البلدين لأن هناك من المسائل التي بقيت عالقة بين الطرفين فموافقة الطرف الفرنسي على تكلفة الضرائب لا يعني إقصاء الشركات الفرنسية من بعض المزايا الإضافية التي تستفيد منها منذ عهد الرئيس بن بلة أحمد نظرا للقيود المفروضة على الطرف الجزائري بسبب نص اتفاقية إيفيان مارس 1962.

بهذا إذن فتحت المناقشات المفتوحة مع ممثلي الدولة الفرنسية التي لها مواقف ومصالح زادت زيارة مدير البنك العالمي للجزائر من أجل تحليل الوضعية الاقتصادية للجزائر من باب الائتمان، وتجاهل أوامر الحكومة الفرنسية التي تقاعست عن تسديد 200 مليار سنتيم للجزائر كذريعة وحجة لما قامت به الحكومة الجزائرية من تأميمات بعد الاتفاقية الجزائرية الفرنسية جويلية 1965، ودخول السلطة الثورية في المرحلة الجادة لتشجيع الاستثمارات الصناعية، غير أن روبرت ماك نامارا وقتئذ مدير البنك العالمي، ومن خلال زيارته للجزائر حاول معرفة الوضعية الاقتصادية وعقارات المعمرين الشاغرة، وتأمين تعويض السلع المؤممة، وقد ساهمت هذه الشخصية وبشكل جلي وكبير في توريث الو.م.أ في حربها ضد الفيتنام، وزيارته للجزائر حاول في الحقيقة معرفة وضعية الشركات الأمريكية بالجزائر. وخلال زيارته للجزائر طلبت منه الحكومة الجزائرية التدخل وممارسة الضغوط على الفرنسيين للاستيفاء الائتمان، غير أنه أحاب بأن ما يطلبه من الفرنسيين هو فتح مفاوضات مع شركائهم الاقتصاديين، ومنها الحكومة الجزائرية (Belaïd. A.ss . 1990 :1/360).

إن ما يمكن الإشارة إليه ونظرا للتأميمات التي جاءت بعد سنة 1966، والتدابير التي اتخذتها السلطة الثورية في هذا الجانب التي صبّت في مجملها للقضاء على الترسنة المؤسساتية الاقتصادية التي تملكها فرنسا في الصحراء الجزائرية جعل هذه الأخيرة تخلق الذرائع والحجج لكبح جماح السلطة الثورية، وتأجيل عمليات التأميم لإفشال مخططات التنمية الوطنية من جهة، وربحا للوقت لإبقاء على المزايا التي تحصلت عليها منذ توقيع اتفاقيات إيفيان مارس 1962 من جهة أخرى.

ويبقى الإشكال بالنسبة للحكومة الجزائرية رغم تأميمها في صيف 1970 خمس مؤسسات مختلطة الأجناس منها شركة إنجليزية، وشركتين إرلنديتين، وشركة ألمانية، وشركة مشتركة إيطالية - أمريكية، ومعها أصبحت شركة سوناطراك تراقب 30% من الإنتاج، و60% من أعمال التوزيع والتكرير إلا أن ذلك كله لم يشفع لها التحكم الكلي والمطلق في خامات الوطن.

كما قامت الشركة الوطنية في الوقت نفسه بإعادة النفايات وتصديرها على أساس إعادة هيكلة برنامج الاستثمار ، وكذا مد خط الأنابيب النفطية بين حاسي مسعود- سكيكدة للبترول، وخط الغاز سكيكدة- حاسي الرمل، لكن يبقى الإشكال -كما قلنا في البداية - مدى استفادة الشركات الوطنية من نسب الاستغلال.(marc, R et pierre, J. 1977 : 103)

1- يمكن الرجوع إلى الاتفاقية ونصوصها، وكل ما يتعلق بالتنقيب والإنتاج والتسيير وتوزيع الغاز والبترول الجزائريين، وبالشراكة بين سوناطراك ومثيلاتها الفرنسية في هذا الجانب، في التاريخ المذكور في المتن، وأمضى عن الجانب الفرنسي ممثل الدولة الفرنسية بالجزائر جورج غورس، والسكرتير الدولة لدى رئيس الوزراء الفرنسي جون بروغلي، وعن الجانب الجزائري الوزيرين، عبد السلام بلعيد وزير الطاقة والصناعة وعبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية : Ministère de L'industrie et de l'énergie : Accord entre la république algérienne et la république française, Alger, 29/07/1965.

إن هيكل المخطط الثلاثي والرابعي الأول ليعطي دلالة واضحة على أهمية الصناعة بالنسبة للحكومة الجزائرية التي خصصت لها. ففي الخطة الثلاثية فاقت نسبة الاستثمارات فيها 82% بالمقابل استهلكت الصناعة في المخطط الرابعي 45% ووضعت هذه الإمكانيات الضخمة تحت تصرف الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية مع حرص الدولة على إقامة صناعة ثقيلة قوية (وزارة الثقافة والإعلام ، 1972 : 154).

ونظرا لزيادة حدة المشاكل بين فرنسا والجزائر من خلال عدم احترام الطرف الفرنسي لاتفاقية التعاون الفرنسي- الجزائري التي أبرمت في جويلية 1965 من خلال مؤشرات منها رفض الحكومة الفرنسية استغلال الغاز الجزائري بحجة عدم جودته من ناحية، ومن ناحية ثانية عدم وجود نية لدى الدولة الفرنسية لإتمام الاتفاق إلى نهايته، " وبقي السؤال المطروح ما هي فلسفة التعاون الجزائري- الفرنسي في ظل المعطيات الدولية الراهنة" بقول الرئيس بومدين في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1971/02/24 (وزارة الثقافة والإعلام . 1971 : 200/4) وهكذا تمت التأميمات النهائية والشاملة في نفس اليوم بقرار من الحكومة الجزائرية وباسم مجلس الثورة ، وابتداء من نفس التاريخ المذكور قُدر الحصول على نسبة 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية، وكذا تأميم الغاز الطبيعي بالصحراء الجزائرية، وتأميم النقل البري الخاص بنقل البترول الموجود بالتراب الوطني (وزارة الثقافة والإعلام . 1971 : 200).

إن الحصول على هذا الامتياز بالنسبة للسلطة الجزائرية ،أو بالأحرى بتر الاحتكارات الفرنسية للبترول الجزائري كان مكسبا وطنيا، وانتصارا للسلطة الثورية الحاكمة، وأصبحت معها شركات استعمار الأمس تحت رحمة التأميمات الوطنية . والتي امتدت إلى دول عربية أخرى، وهو ما حدث في العراق سنة 1972، ثم جاء الدور على ليبيا سنة 1973 (بن الشيخ، عصام. جانفي 2012 : 194).

ومما يؤكد عزم الحكومة على قطف ثمار التأميمات سعيها للانضمام إلى منظمة الأوبك مما يعني إعادة ملكية الاقتصاد الوطني، وتحريك نشاط الإنتاج والتوزيع في الحقول البترولية الجزائرية أين انتقل - مثلا - إنتاج شركة سوناطراك من البترول سنة 1966 من 3.9 مليون طن إلى

38.5 مليون طن سنة 1978 في الوقت الذي كان فيه إنتاج الشركات الأجنبية سنة 1966 بحصة تفوق 30 مليون طن، ولم تصل الحصة سوى 11.5 مليون طن سنة 1972، وارتفعت بذلك حصة سوناطراك من 11.5% إلى 77% ما بين 1966 و1972 (marc, R 1972). (104: J. 1977 et pierre).

إن سياسة التأميمات، والتي أصرت على إنجاحها السلطة الثورية منذ 1966، كانت في سنة 1971 أكثر اكتمالا ووضوحا للنهوض بقطاع الصناعة الجزائرية، وبمؤسسات وطنية أنشأت أصلا لخدمة وإستغلال المؤهلات البشرية الوطنية يقابلها محاولة السلطة إيجاد منافذ للتعاون الخارجي خارج حدود التعاون الفرنسي من أجل إعطاء ديناميكية ونشاط اقتصادي وطني في إطار السيادة القانونية للجزائر.

ومما لا شك فإن العائق الأكبر الذي واجهته السلطة الثورية بعد التأميمات كان متمثلا في مشكل التسيير الذاتي الاشتراكي لتحقيق الوثبة الاقتصادية الوطنية المنشودة فأصدرت الحكومة، ومجلس الثورة الميثاق والنصوص التطبيقية لمؤسسات التسيير الاشتراكي، والذي جاء في شكل مراسيم وأوامر بلغت سبع عشرة مرسوما بين 1971 و1975 (1) ج.ت.و. 1975.

للاستفادة من معلومات تسيير المؤسسات الاشتراكية، والانتخابات فيها واستحداث اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والوحدات الاقتصادية الخاصة بها، وتحديد كفاءات تأسيس اللجان الشؤون الاجتماعية والثقافة واختصاصاتها وتسييرها، وعلاقاتها بلجان التنسيق والإدارة العامة كسلطة تابعة للدولة وغيرها من المؤسسات الاشتراكية. ينظر، ج.ت.و. التسيير الاشتراكي للمؤسسات الميثاق والنصوص التطبيقية، اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، 1975، الجزائر.

وتتحلى بوضوح ملامح الاشتراكية التي أرادت السلطة الثورية تطبيقها، كأسلوب استثنائي يتلاءم وطبيعة المجتمع الجزائري من جهة، ويسهم في بلورة أسلوب اللامركزية الذي راهنت عليها السلطة المركزية لإنجاحها على أساس المبدأ الجماعي للجماعات المحلية البلدية الولائية من جهة ثانية.

وبررت السلطة الثورية إبراز أبعاد هذا النمط من التسيير في خلق ظروف تمكن من انتشار القطاع العام للدولة كهدف أول، والثاني رفع البيروقراطية التي إنتشرت في مؤسسات التسيير الذاتي على عهد الرئيس بن بلة أحمد، وذلك لتفادي خطر الازدواجية الإدارية بين المسؤولين والعمال. وقد أسهمت هذه النصوص وتطبيقها في نجاح الثورة الثقافية والزراعية كعامل لتحقيق ما تتمناه السلطة الثورية وهو الترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الجزائريين في المدن والأرياف، وفي المزارع والتعاونيات والمصانع.

ومع تحقيق أهداف التأميمات، وتطور الاستثمارات في مجال الصناعة يلاحظ هناك تطورا في مختلف الصناعات كالصناعات المنجمية أين اتخذت الأبحاث فيها ثلاثة اتجاهات كإجراء أبحاث جديدة منظمة في الجهات الأربع للوطن من أجل معرفة أماكن تواجد الخامات الباطنية، وكذا اكتشاف احتياطات جديدة واستغلالها مستقبلا، وإجراء أبحاث خاصة بمنطقة الأهقار خاصة أين توصلت بعد سنة 1968 إلى إثبات وجود معادن نادرة منها المواد الإشعاعية (وزارة الثقافة والإعلام . 1972: 156).

وقد أكلت مهام تسيير المعامل الصناعية للصناعات المنجمية كالونزة إلى المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات المنجمية، ولتدعيم هذا الفرع الإداري أنشئت الشركة الوطنية لأبحاث للإستغلال المنجمي التي بدورها أوكلت لها مهمة إعادة تنظيم مجمل الأنشطة الاستخراجية المنجمية في الجزائر وتنميتها، كما تملك هذه الشركة منجم "غار جبيلات" الواقع 150 كلم جنوب غرب تندوف ، ويحتوي على احتياطات تقدر بمليار طن من المواد المعدنية (وزارة الصناعة والطاقة . 1974 : 66 .)

بالمقابل تطورت الصناعات البتروكيماوية، وأصبح فيها قطاع المحروقات رائد التنمية الاقتصادية الوطنية ومنها مصانع تكرير البترول بأرزيو وسكيكدة، وتبلغ طاقة إنتاجهما في حدود سنة 1971 خمسة ملايين طن، وفي سنة 1972 افتتح مصنع الغاز بسكيكدة بوحداثته الثلاث للتمميع، وبلغ إنتاجه 3.5 مليار متر مكعب من الغاز، وتبقى هذه المصانع مفخرة التصنيع بالجزائر مع مصانع أخرى يمكن ذكر أهمها مصنع الأسمدة الفوسفاتية بعنابة، والأسمدة الآزوتية بأرزيو (وزارة الثقافة والإعلام . 1972 : 164). ويمثل مركب الحديد والصلب بالحجار أساس الثورة الصناعية الجزائرية، فهو نواة الصناعة المعدنية التي سوف تلعب دورا لا يقل أهمية عن دور الصناعة البترولية، وقدر إنتاجه بـ 1.8 مليون طن سنويا من الحديد المذاب سنوات السبعينات (وزارة الثقافة والإعلام . 1972 : 164 .)

ونظير السياسة المتبعة من طرف الدولة في مجال التصنيع فإن نتائجها تعكسها الأرقام التالية في هذا المجال . حيث لم تصل سنة 1975 حتى تدعم القطاع العام الصناعي بالجزائر بـ 49 شركة وطنية في المجال الصناعي، وبطاقة استيعابية لليد العاملة فاقت 225 ألف عاملا يحتل فيها القطاع الاشتراكي نسبة احتكارية تفوق 90% (دبلة ، ع.ع . 2004 : 89 .)

غير أن الاعتماد المطلق للسلطة الثورية لإنجاح الإنجازات التقنية دون الاهتمام بالإنتاج ونوعيته واستعمال إداريين "تكنوقراط" في خندق المشاريع من نوع "المفاتيح في اليد"، أدى — بحسب — ما ذهب إليه مهساس بالصناعة التصنيعية، أو ما يسمى بالثورة الصناعية إلى نوعا من التمويه الأيديولوجي لعمليات باهضة الثمن دون تحقيق نتائج واقعية في مجالات الإصلاحات في الثورات الثلاث خاصة على المجتمع الجزائري. (مهساس، أ. 2007 : 78 .)

وفي نفس السياق يرى الخبير الإقتصادي حيدوسي غازي أن عملية التقارب بين القادة الجدد للصناعة، والمكاتب الوزارية سيحدد بشكل مباشر عملية التوزيع بين الشركات والوحدات الإنتاجية دون اهتمام كبير بالتكامل الاقتصادي الصناعي والتجاري، غير أن المصاعب المالية في الأسواق العالمية الناجمة عن زيادة تكاليف الاستدانة أدى إلى زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة مما انعكس مباشرة على إعادة مناقشة الخطط داخل القطاعات خاصة الصناعية منها من أجل ترتيب الأمور، وعلى المحك بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977. لاستكمال برنامج الخيارات التنموية للسلطة الثورية في مستوايتها الثلاث (الزراعية، الصناعية، الثقافية). (حيدوسي ، غ . 1997 : 22 .)

3- التعليم والتعريب كواجهتين للثورة الثقافية:

بعد الثورتين الزراعية والصناعية ارتكزت خيارات السلطة الثورية بعد 1965/06/19 على إرساء دعائم الثورة الثقافية تعليمًا وتعريبًا، وعلى أساس أن يكون الأول علميًا وتقنيًا ووطنياً وثورياً لتلبية الحاجات المتزايدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، والثاني للقضاء على الآثار ومخلفات الاستعمار الثقافية في جانبها اللغوي.

فالثقافة بمفهوم رئيس مجلس الثورة العقيد هواري بومدين هي تجربة ملموسة كظاهرة إنسانية ثابتة، ومعناها الواسع هي التي تمكن الناس من تنظيم حياتهم بعدما كانت عاملاً في صيانة الشخصية الوطنية والحفاظ عليها مما تبعث روح التقدم والرقى، " كما أنها ملتقى منابع الفكر الإنساني ومصيره المشترك " (وزارة الثقافة والإعلام. 1969 : 3 / 134).

ولم تتوقف الثورة الثقافية عند حدود هذا المفهوم بل سعت إلى فتح أبواب المعرفة أمام الجماهير الشعبية وتمكينها من تعليم الصنائع، وتوفير دواعي الازدهار الثقافي، وتكوين إنسان جزائري جديد بإشاعة نخط حياتي جديد فيه، ومعها أصبح المواطن الجزائري نشطاً وفعالاً يعزز من فرص نجاح الثورة الاشتراكية (الإبراهيمي، أ.ط. 1972: 10).

ولتحقيق مبدأ "المدرسة للجميع"، وتغيير الإنسان وتوجيهه نحو الرقي والازدهار فقد استهدف الإصلاح التعليمي بالجمع بين التنوع والإنسجام للوصول إلى ديمقراطية التعليم. وإتاحته لجميع فئات المجتمع من أجل تعميمه وتكثيفه في أوساط الجماهير الشعبية لخلق أطر ونخب علمية وتقنية وطنية. وهو ما أكدته رئيس مجلس الثورة في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاندلاع الثورة أن الدولة تخصص كل سنة ما يزيد عن ربع ميزانيتها لقطاع التعليم بما فيها ميزانية التجهيز لبناء الهياكل المدرسية، وبناء جامعتي وهران وقسنطينة وقتئذ (وزارة الثقافة والإعلام. 1967: 2/ 95).

وتتضح أهمية قطاع التعليم بالنسبة للحكومة من خلال تخصيص 20% من ميزانية الدولة أثناء إعداد قانون المالية لسنة 1966، وهي النسبة التي حافظ عليها القطاع خلال السنوات التي كان فيها أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية والتعليم 1965-1977 (الإبراهيمي. أ.ط. 2008 : 2/ 30).

إن تخصيص الدولة لهذه النسبة من ميزانية التعليم ليس الغرض منه فقط بناء الهياكل بقدر ما كان الدافع الرئيسي من وراء ذلك هو تطوير قطاع التعليم من أساسه خاصة إذا علمنا عمق الفجوة بين الطلب وقدرات الاستيعاب المتزايدة.

وإزاء ما توفر من إمكانات الهياكل، والميزانية المالية للمؤطرين (معلمين وأساتذة) ظلت الأرقام تزداد بشهادة مسؤول القطاع نفسه الذي وضح في مذكراته أن الموسم 1962/1963 قد استقبلت فيه المدرسة الجزائرية تقريباً 800 ألف تلميذ في المرحلة الابتدائية من أصل 880 ألف تلميذ في كل المراحل، وتواصلت إلى حدود 1.850.000 من مجموع 2.398.000 في حدود عام 1970، وانتقلت معها نسبة المتدريس من 20% في الموسم الأول للإستقلال إلى 54% في الموسم الدراسي 1969/1970 (1). (الإبراهيمي، أ.ط. 1972: 99: 172) ومع الارتفاع المتزايد لعدد التلاميذ والطلاب، ارتفعت الحاجة إلى المؤطرين، وتكوين الأساتذة كميدان أساسي أولته الحكومة اهتماماً خاصاً

لرفع مستوى نوعية المعلمين والأساتذة فأنشأت المعاهد التكنولوجية للتربية بقرار الفاتح من أوت 1970، والتي بلغ عددها 21 معهدا منها ثلاثة لتكوين أساتذة التعليم المتوسط و18 معهدا للتكوين البيداغوجي للتعليم الابتدائي (وزارة الثقافة والإعلام . 1972: 204).

1- في تأليف آخر للدكتور أحمد طالب الإبراهيمي يقدم إحصائيات بين سنتي 1968 و1969 قدر عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة بأكثر من 1.8 مليون تلميذ، وهي في الأصل إحصائيات قدمها على أمواج الإذاعة والتلفزة الوطنية بمناسبة افتتاح السنة الدراسية سبتمبر 1968، وارتفع هذا العدد في الموسم الدراسي لسنة 1969 أين وصل عدد تلاميذ الابتدائي وحده إلى 1.8 مليون تلميذ ، وما يقارب 200 ألف تلميذ في التعليم الثانوي وأكثر من 10 آلاف طالب بالجامعة. ينظر ، أحمد طالب الإبراهيمي ، من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972 ، (ت) ، عيسى حنفي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص: 172،99.

وتمكنت هذه المعاهد وبمساعدة الأساتذة والمعلمين إلى زيادة عدد المؤطرين الذين وصل عددهم في الابتدائي في موسم 1970/1971 حوالي 48.100 منهم 27.400 من المعربين و20.700 من الفرنسيين، وبلغ عدد الأساتذة في الثانوي في نفس الموسم حدود 10.750، ومع ارتفاع عدد التلاميذ إرتفع عدد أساتذة التعليم العالي من 365 موسم 1962/1963 إلى 1.224 في موسم 1971/1972 (1) (وزارة الثقافة والإعلام . 1972: 204).

ومن أجل إنجاح عملية ديمقراطية التعليم أولت الحكومة ، ووزارة التربية إهتماما بالتلاميذ والطلاب الأكثر حرمانا وفقرا، وضمن الأفق الواسع للجانب الإنساني والاجتماعي للتعليم . فتكفلت المدرسة بتوزيع منح وكتب مدرسية، والمطاعم المدرسية للقضاء على الفوارق الاجتماعية بين صفوف التلاميذ والطلاب.

وحددت وزارة التربية والتعليم صفة التعليم القومي المفتوح، بالاعتماد على تراث ثقافتنا واحترام اختيارات الدولة الجزائرية وفي الوقت نفسه تكونت المدرسة الجزائرية كمدرسة ديمقراطية بطابعها العلمي من أجل النهوض بالبلاد ، وإلحاقه بالركب الحضاري دون القفز على الموروث الثوري، ووضع استمرارية مبادئه كشعار لتحقيق الثورة الثقافية المنشودة (الإبراهيمي، أ. 1972: 100، 101). ما فيما يتعلق بالتعليم العالي فإنه تدعم بتأسيس جامعتي وهران، وقسنطينة أين وصل عدد الطلبة الذين سجلوا في كليات الجامعات الثلاث بما في ذلك جامعة الجزائر ، والمعاهد الوطنية أكثر من 22 ألف طالب (وزارة الثقافة والإعلام . 1972: 201)، أما المسألة الثانية التي كانت المحور الثاني للثورة الثقافية هو التعريب الذي أصبحت بحق رهان نجاح برنامج السلطة الثورية والوزارة الوصية، بعدما تمكن النظام من إرساء دعائم مختلف المؤسسات هيكليا وتوفير الجو المناسب للمدرسة الجزائرية.

ويمكن في حدود الحيز العلمي المتوفر التذكير بأن عملية التعريب بدأت منذ موسم 1963/1964 بالتعريب الكلي للسنة الأولى من الطور الابتدائي، وفي نفس الموسم الدراسي وصلت نسبة الأقسام المعربة 1.3% من المجموع الكلي للأقسام في مختلف الأطوار، وأصبحت تمثل 32.2% في الموسم الدراسي 1972/1973 (سلامة . ع . 1981 : 83)، وبإصدار المرسوم الحكومي 1968/04/26 تم تعميم

إجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المؤسسات الوطنية والخاصة، وكذا تعميم التعريب في السنتين الأوليتين من التعلم الابتدائي، وتعريب المواد التربوية الأخلاقية والدينية، والتربية المدنية والتاريخ والأنشطة الثقافية، وكذا تعريب مادة الحساب ابتداء من موسم 1970/1969 (الإبراهيمي ، أ . 2008 : 46/2).

زيادة على إنشاء خمسة معاهد معربة تعريبا كاملا، وإقامة الامتحانات باللغة العربية وفي جميع امتحانات التربية الوطنية، وأدى ذلك إلى تطوير عدد المعربين في التعليم الابتدائي الذين بلغ عددهم في دورة 1970 ما عدده 25.283 مقابل 19.514 من الفرنسيين، وفي موسم 1971/1970 بلغت هذه الأرقام 27.400 من المعربين و 20.700 للفرنسيين (وزارة الثقافة والإعلام . 1972 : 198)، ودعمت هذه الأرقام مرسوم 1971 / 01/20 الذي ساهم في تكريس التعريب الإجباري في مختلف الدوائر الوزارية ومصالح الدولة، وشمل هذا المرسوم كل الأشخاص المتمتعين بالجنسية الجزائرية العاملين في المؤسسات ذات الطابع العمومي، وأصبحت مسألة التعريب قضية وطنية (دودو ، ع 1972 : 56).

يمكن مقارنة هذه الأرقام مع التي ساقها أبو العيد دودو في مقال له "الحركة الثقافية في الجزائر المعاصرة" عند إشارته لعدد معلمي الابتدائي الذين بلغوا خمسين ألف في التعليم الابتدائي، ومائة وثلاثة عشرة ألفا في التعليم الثانوي. ينظر: (أبو العيد دودو، "الحركة الثقافية في الجزائر المعاصرة"، مجلة الثقافة، العدد 9، 8 ماي/جويلية 1972، الجزائر، 1972، ص، 53. ويمكن التنبيه فقط في هذه المقارنة إلى عدد أساتذة الثانوي الذي فاق حدود الامكانيات المتاحة وكان بإمكانه أن يغطي العجز أضعاف مضاعفة ، والتساؤل المطروح لماذا استعانت السلطة الجزائرية والوزارة الوصية بالأساتذة الأجانب كمعاونين رغم المستوى المحدود للغالبية منهم؟ . وفي هذا الإطار آتخذت وطبقت نفس الإجراءات في الجامعة، وأدخل التعريب في مؤسسات التعليم العالي في إطار إصلاح المنظومة الجامعية، وفيها أيضا ألحقت اللغة الفرنسية باللغات الأجنبية وتعريب فروع الحقوق والآداب والتاريخ والفلسفة ، وغيرها من العلوم الإنسانية ، وقد بلغت نسبة التعريب 18% في السنة الجامعية 1973/1972 ضمن مجموع 26903 طالب تعرب منهم 5033 (سلامة . ع . ر . 1981 : 86).

إن الشعور بالمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق السلطة الثورية في هذا الميدان الحساس، والخوف من جره إلى مسالك الانحراف والمحذور. إذ من العرف والعادات والتقاليد أن الجزائر أمازيغية عرّبا الإسلام . غير أن هذا المبدأ الأصيل الذي بنى عليه عبد الحميد بن باديس نهضته الإصلاحية تعرض إلى احتكار الدولة حتى للخصوصيات المحلية. فالتحليل قائم على مغالطة أين يمكن للسلطة فعل كل شيء خارج حدود إرادة المجتمع في بعض الحالات. فالسلطة الثورية كما يرى غازي حيدوسي قادت مجالات السياسة والثقافة والتربية بنوع من الإكراه دون الاهتمام بمشاعر واحتياجات السكان، ولا بضرورة التواصل بين مختلف التيارات الفكرية والاتجاهات مرغمة إياها على الاستبعاد، أو العمل السري. (حيدوسي ، غ . 1997 : 47).

وفي الواقع فإن الظروف الاستعمارية وطغيان التواجد الفرنسي بالجزائر لمدة تفوق قرن وربع قرن أنتج غداة الاستقلال نخبة مكونة في غالبيتها ، وفي جميع مستويات هياكل ومؤسسات الدولة والحزب مؤطرة تأطيرا فرنسيا، ولا ننسى في هذا السياق أن أول رئيس للدولة الجزائرية بعد الإستقلال كان يلقي خطاباته باللغة الفرنسية أمام جماهير تفوق نسبة الأمية فيهم 90% ، ولا يفقهون في ذلك لغة فولتير ، ولا لغة الضاد معا .

ولعل من المفيد أن نعرض على رد وزير التربية أحمد طالب الإبراهيمي حينذاك على خاصية الازدواجية اللغة التي كثر عنها الحديث في ذلك الوقت كمسألة أخذت الحيز الكافي في استجابات الصحفيين الفرنسيين الذين عبروا عن قلقهم عن مستقبل اللغة الفرنسية في الجزائر من جهة، وبين انتقادات من يرى أن سياسة التعريب تسير بخطى بطيئة لا يمكن لها أن تسير حركية وفعالية اللغة الفرنسية.

إن مثل هذه الصراعات والتناقضات والظروف يجيب طالب الإبراهيمي في دياحية تقريره الذي أعده للاجتماع الوزاري بتاريخ 1966/08/04 حول "حركة التعريب نتائج وآفاق" أنه: "إذا كان المقصود بالازدواجية العقائدية التي تتخذ من اللغة العربية أداة تعامل بين الجماهير الشعبية، وتجعل من الفرنسية لغة المدرسة والنخبة المثقفة فلا يمكن...، أما إذا كانت هذه الازدواجية لا تقوم على أساس عقائدي، وكان من الظواهر التي تفرضها الظروف الطارئة فإنها تصبح محمودة، لأنها تتيح الاحتكاك بغيرنا، والاستفادة من الفكر العالمي" (الإبراهيمي، أ . 1972 : 126).

إن هذا التصريح من المسؤول الأول على وزارة التربية والتعليم وقتئذ - لا يمنعنا من القول- من أنه وبعد استتباب مؤسسات النظام وتغطية العجز المسجل في القطاع التربوي بعدما أدخلت جل الدوائر الوزارية في فلك التعريب، وخاضت الدولة جهودا جبارة لإنجاحه من خلال تخصيص ميزانيات التجهيز والتسيير لإنجاح الثورة الثقافية التي كان يعتقد أن التعليم والتعريب أساس هذا الطموح المشروع من وجهة استرجاع مكانة اللغة العربية والهوية الجزائرية.

غير أن الصدمة التاريخية لدعاة التعريب اصطدم بالبنية الإدارية الهيكلية بالإطارات المسؤولة داخل مؤسسات الدولة . فرغم أن مكانة اللغة العربية لا جدال في شعبيتها وشرعية مطلبها، وتلاقت خصوصياتها مع إرادة السلطة الثورية. غير أن الملاحظ أن الإطارات المسؤولة على التنفيذ كلها مفرنسة ، أو شبه مفرنسة كإطارات الوظيف العمومي، والبلديات والدوائر والإدارة، والإعلام والتي كانت عاملا مهما في سيرورة اللغة الفرنسية مما خلق نوعا من الزيف الثقافي بين اللغتين، وجعل اللغة العربية رغم مراسيم وأوامر مجلس الوزراء، وشعارات التعريب غريبة في عقر دارها ، وبين أهلها (سلامة ، ع.ر. 1981: 06).

إن تطور هذه النزعة بالنسبة للغة العربية ساهم فيها تكوين إطارات عليا في التخصصات التقنية أعطى اللغة الفرنسية لغة العلم والعصرنة والعالمية، وجعل لغة التعريب لغة العبادة والدين والشخصية الأخرى، وغذي هذا الأمر بدوره الصراع بين التيار الإداري التحديثي والتيار العربي-الإسلامي. وأنتجت في الأخير لهجة هجينة كجنين انتظره دعاة التعريب طويلا ، ومنتشرا وبشكل عرضي خاصة في المدن وضواحيها ولكنها غير

سليمة جمعت بين الفرنسية والعربية . يطلق عليها "الفرنكوآراب"، أو "آربوفون" فلا هم يتقنون العربية ، ولا هم متمرسون على الفرنسية. ومما يؤكد هذا السياق بأن غالبية وزراء حكومة الرئيس هواري بومدين كانت تعتمد اللغة الفرنسية في عملها حتى في حضوره، وكان هو في الغالب يتدخل باللغة العربية بحكم تكوينه بالمشرق. فرغم تمكنه من الفرنسية فإنه كان يلقي خطاباته باللغة العربية الفصحى بسيطة ومفهومة وواضحة، ولإنجاح مشروع التعريب اعتمد على نجل الشيخ العلامة الإبراهيمي أحمد طالب الإبراهيمي الذي كان نتاج ثقافة مزدوجة ، وما لبث هذا الأخير أن طبق هذه الازدواجية اللغوية في السنة الثالثة من الطور الابتدائي.

وقد أدت هذه الازدواجية، وفي غضون أربع سنوات إلى ترجيح كفة لغة مستعمر الأمس على حساب لغة التعريب، وأصبح العنوان البارز في ذلك التفوق ما صرح به مسؤول القطاع التربية والتعليم حينئذ أحمد طالب الإبراهيمي عند مقابلته لوزير الخارجية الفرنسي مورييس شومان عندما دخل عليه في مكتبه في أكتوبر 1969، وصاح فيه قائلاً: "سيادة الوزير: ما الذي يعنيه التعريب؟" فأجابه المسؤول على وزارة التربية والتعليم بقوله: "إن فرنسا عندما غادرت الجزائر تركت ورائها 300 ألف طفل جزائري يتعلمون اللغة الفرنسية، واليوم يبلغ عددهم 2 مليون طفل." (الإبراهيمي ، أ. 1972: 50).

إن الإشكالية المطروحة إلى هذا الحدّ ليس الصراع بين التيار النخبوي العربي الإسلامي والتيار الفرنكفوني في تسيير السياسة الثقافية والتربوية في الجزائر التي فيها عهد الرئيس بومدين حقبة التربية للشخصيات ذات التكوين المزدوج كأحمد طالب الإبراهيمي ومولود بلقاسم نايت بلقاسم، وحتى فترة الرئيس أحمد بن بلة يلاحظ فيها تقلد الوزيرين السابقين عبد الرحمن بن حميدة، وشريف بلقاسم وزارة التربية، وهما مزدوجي اللغة. ولم يكن الأمر مستغرباً عندما يلاحظ استمرارية تفوق اللغة الفرنسية على العربية في عقر دارها ما دام أن السياق التاريخي رجح الأولى على الثانية. وإنما الإشكالية التي ألفت بظلالها السلبية ترجع إلى مستوى جحافل المكونين والمؤطرين غير الجزائريين الذين كان تكوينهم تعوزهم الخبرة والكفاءة.

فهل القبول بفكرة أن عملية الإسراع في التعريب، وفي جميع المؤسسات الحاكمة في ظل حكومة الرئيس هواري بومدين، ووزارة التربية التي أسندت لها مهمة التعريب من جانب ، يقابله نخبة جزائرية ذات التكوين الفرنسي ومشبعة به كإطارات متحركة في جل مؤسسات الدولة صعب بالفعل في تحقيق معجزة التعريب داخل مجتمع خرج لتوه من صدمة الإستعمار الفرنسي، وغير مستوعب لكم الإصلاحات الجذرية التي أدخلته فيه السلطة الثورية من زراعية ، وصناعية وثقافية .

يضاف إلى التكوين الذي تعوزه الكفاءة العلمية اللهم الاستثناء الذي يشكله بعض الكفاءات العلمية لإطارات الفلسطينية والتونسية والعراقية ، والتي كانت تخضع لشروط توظيف صارمة ، وما هذه إلا صورة معبرة عن الواقع التربوي الذي تقاذفته أمواج التسييس وغرقت فيه الثورة الثقافية في أحوال الرمال منذ إعلانها، ووهنت معركة إنجاحها وتجميدها مع رحيل رائدها هواري بومدين. (حسان . 1996: 134).

إن الطرح الذي يذهب إليه صاحب الكتاب الجزائر قصة / غرق يجد سنده عند الدكتور محمد العربي زيري الذي يرى أن أبواب التعليم العربي فتحت لكل من هب ودب، كل بحسب معرفته وبرنامجه الذي يحلو له تطبيقه فلا منهج ، ولا تخطيط ولا برنامج مما ترسخت لدى المواطن الجزائري فكرة تجاوز اللغة العربية، والأخذ بأسباب التقدم والرقي، ولا يكون ذلك إلا باللغة الفرنسية التي انتشرت في المدن والأرياف والصحاري، وفي أماكن عجز فيها الاستعمار الفرنسي إبان فترة الاحتلال عن إيصالها إلى تلك المناطق النائية. أين استطاعت أن تصل بإمكانات وإطارات جزائرية، والأطم من ذلك أن مفهوم ازدواجية التعلم الذي حاولت السلطة الثورية غرسه في ضمائر الجماهير أدت إلى ظهور تناقضات كان لها أسوأ أثر على معركة البناء والتشييد (الزيري، م، ع. 1986: 32، 31).

ويذهب عبد الرحمن سلامة إلى حدّ القول: "إن الصعوبات التي تلاحق الطفل في تعلم اللغتين يؤدي إلى عدم نجاحه في تعميق إحساسه بالصعاب والحوار التي تقف أمامه نظرا لطريقة التعجيل بالازدواجية اللغوية الذي يرى في مظهرها الرحمة، وباطنها العذاب " وبهذا يطرح بعدا آخر للتفتح على العالم إذا ما أراد من هذه الازدواجية الانفتاح على الخارج، ومكمن القصد بالنسبة إليه هو التمكن من التعدد اللغوي للشخصية التعليمية للجزائري كالأخذ من مناهل اللغات العالمية كالإنجليزية والإسبانية والروسية، والاهتمام بها إلى ما بعد الطور الابتدائي (سلامة، ع. ر. 1981: 45).

فهدف الازدواجية هو مشاطرة اللغة العربية في عقر دارها، والمسألة في النهاية هي مسألة اختيار ثوري وكل ميل ثوري لا يقبل أنصاف الحلول، ومن هنا ظهر التيار المفرنس المتنفس في الإدارة والاقتصاد، وفرض منطقته بتغليب اللغة الفرنسية على اللغة العربية وضاعت بذلك الجهود الكبيرة للتعريب التي أصبحت مجرد نظرية فارغة من المحتوى وبعيدة عن مراكز التطبيق رغم إقرار رئيس مجلس الثورة بأن حركة التعريب كرائد للمسيرة الثورية (سلامة، ع. ر. 54، 46).

وبالنظر إلى القراءات المتوفرة أدى تعجيل حركة التعريب إلى إضعاف المنظومة التربوية، وتزامن ذلك وظهور التناقضات الاجتماعية، واختلالات هيكلية إداريا واقتصاديا. فأدت عملية أحادية وجهة النظر الرسمية إلى انحلال المنظومتين التربوية والتكوينية، فتعددت الأسباب التي أدت إلى ذلك الانحلال، فالتأهيل التربوي للمعلم والمدرس زيادة إلى ظاهرة الرواتب الزهيدة أدت إلى ظهور آفات اجتماعية تجلت بداية مظاهرها في هجرة الأدمغة كتحصيل لما آلت إليه المنظومة التربوية داخليا (نحو قطاعات أخرى) وخارجيا (خارج حدود الجزائر خاصة أوروبا والو.م.أ) هذا عن جانب.

ومن جانب آخر فإن احتكار التيار العربي الإسلامي للخطاب الديني، رغم إرادته في الاستفادة من ثقافة الحداثة التي كان يتحدث وينادي بها التيار الفرنكفوني في مجالات العلوم الإنسانية والسياسية والقانونية. مع بقاء جل القطاعات التقنية والعلمية مجالاً لسيادة اللغة الفرنسية أدى إلى الانفلاق والشرح بين تيارين. فالأول يرى في حركة التعريب أولوية للخروج من مأزق الميراث الاستعماري غير المرغوب فيه، بينما يرى آخرون أن استمرارية ازدواجية اللغة تخضع لمتطلبات الزمن، ولمرحلة طويلة لها حتى يستفاد من لغة العلوم والتفتح على العالم الغربي لتحديث الأصالة وتأصيل الحداثة (بلحسن، ع. 1990: 66).

الخاتمة :

إن عملية التسيير الذاتي التي بدأت مع قرارات ومراسيم مارس 1963، ولحققتها تأميمات المقاهي والفنادق والمتاجر الصغيرة، وإعلان عن تدابير متضاربة بانتزاع الأملاك، وتأميم بعض الممتلكات كلها مكانزماتلم يكن مفعول وقعها جليا على النهج الاشتراكي الذي حاولت السلطة الثورية تطبيقه بين 1962-1965.

تجسدت آليات تطبيق الثورة الزراعية ونتائجها بصورة سريعة، كما جرى لآليات التسيير الذاتي فالهدف هو تحقيق الرفاه الاقتصادي والتثبيت السكاني بالمناطق الريفية غير أنه لا الهدف الأول تحقق ، ولا الثاني كان له نصيبه في الواقع . بل وتفاقمت حركة النزوح من الريف إلى المدينة أدى إلى ظهور تراكمات وتحديات جديدة للسلطة الثورية القائمة.

ومن جهة تم تقليص المساحات الزراعية التي أخذت من العائلات المالكة حتى يضاعف عدد المستفيدين وتحقيق شعار "الأرض لمن يخدمها". غير أن تجاوزات الإدارة البيروقراطية وضعت حدا لسيرورة الحفاظ على القدرات الاستثمارية والتقدم التقني المزعوم، وكان السبب في ذلك التعاونيات الفلاحية المشكلة المدعومة بقرارات السلطة المركزية متجاهلة في ذلك عدم التفريق بين الواقع والطموح في إحداث التنمية المراد تحقيقها، والعدالة الاجتماعية التي تصبو إليها السلطة الثورية.

والخلاصة أن الصناعة الجزائرية قامت على مبدئين أولاهما تأهيل الصناعات التحويلية "الصناعات المصنعة"، والعمل على تعدد التنوع وفي فرص الاستثمار فيها، والثاني محاولة الاستفادة من الاستثمارات الصناعية التي يوفرها الاقتصاد الجزائري في ثنایا السوق الاستهلاكية.

ويضاف إلى ذلك الاستخفاف بالحقائق المربعة أين أقيمت الصناعات المركبة عوض الصناعات المتكاملة وبتبعية غير مشروطة للخارج في خامات قطع الغيار والكفاءات أدى في الأخير إلى فشل السياسة الاقتصادية الوطنية برمتها، ودون اندماج في السوق العالمية، وإبعاد الصناعة الجزائرية عن الأخذ بأسباب التكنولوجيا المتوفرة أوقف التصنيع برحيل الرئيس وصاحب الثورات (الصناعية، الزراعية، الثقافية) بل وإلى تبعية لا حدود لمثيلاتها حتى في بلدان العالم الثالث في هذا المجال.

كما يمكن القول أخيرا إن عملية التأميم ورفض الشريك الأجنبي بالطريقة التي مرت معنا في التأميمات أدى إلى حرمان اليد العاملة الجزائرية من خبرة الكفاءات الأجنبية، واستغلال ما تزخر عليه من تكنولوجيا في ميادين التركيب والتسيير والتكوين له دلالتة في تسرع السلطة الثورية في بعض المواقف، وهو ما تجلى في عدم استمرارية الصناعة الجزائرية.

قائمة البيبلوغرافيا :

1- خطابات رسمية:

- وزارة الثقافة والإعلام . (1970) . خطب الرئيس بومدين . (ج2) . (ج3) . (ج4) . قسنطينة. دار البعث .

2- نصوص وثائقية :

- ج.ت.و . (1971) . نصوص الثورة الزراعية، (الجزائر). المؤسسة الجزائرية للطباعة.
- وزارة الثقافة والإعلام . (1972) الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد. الذكرى العاشرة للاستقلال. (إسبانيا) طبع في مدريد.
- ج.ت.و . (1971) نصوص الثورة الزراعية. (الجزائر) المؤسسة الجزائرية للطباعة.
- وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي . (1976) النصوص المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية. الجزائر.
- ج.ت.و . (1975) . التسيير الاشتراكي للمؤسسات الميثاق والنصوص التطبيقية. (الجزائر). اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

3-المصادر :

- الإبراهيمي ،أحمد طالب . (1972، ماي- جويلية). التجربة الجزائرية في الثورة الثقافية. (ت) حنفي بن عيسى ، مجلة الثقافة، (8-9) . الجزائر.
- الإبراهيمي ، أحمد طالب .(2008). مذكرات جزائري هاجس البناء "1965- 1978". (ج2). الجزائر. دار القصة للنشر.
- الإبراهيمي ،أحمد طالب.(1972). من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962- 1972. (ت) حنفي بن عيسى الجزائر .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

4- المراجع باللغة العربية :

- حسن بهلول، محمد بلقاسم . (1976). القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر. (ط1). (الجزائر). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- حسن بهلول، محمد بلقاسم . (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. (ج1). (الجزائر). ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.
- حيدوسي ، غازي . (1997). الجزائر التحرير الناقص، (ت) خليل أحمد خليل.(ط1) . (بيروت).دار الطليعة للطباعة والنشر.
- بوحوش، عمار . (1977). تطور النظريات والأنظمة السياسية . الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

-مهساس، أحمد .(2007). الجزائر ثورة ديمقراطية. الجزائر. دار المعرفة للطبع والنشر .

-دبله ،عبد العالي .(2004). الدولة الجزائرية الحديثة. القاهرة. دار الفجر للتوزيع.

-حسان .(1996). الجزائر قصة/غرق، (ت) مهني الجزائري. فرنسا. دار النشر مارينور .

-الزيري، محمد العربي .(1986). الغزو الثقافي في الجزائر 1962- 1982.(الجزائر). المؤسسة الوطنية للطباعة.

5-المراجع باللغة الأجنبية:

- marc , Raffinont et Pierre, Jacquemot . la capitalisme d'état Algerian.(1977). Paris.editions Maspero.

- Belaïd, abdesselam .(1990). le Hasard et l'histoire . (tom 1). Alger. Editions. ENAG .

. - ministère de L'industrie et de l'énergie .(1965). Accord entre la république algérienne et la république française . Alger. 29/07/1965.

6- المقالات :

- بن الشيخ ، عصام . (2012). قرار تأميم النفط الجزائري 1971/02/24 دراسة في السياق والمضامين والدلالات. مجلة دفاتر السياسة والقانون. (06.جانفي) . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. الجزائر.

-بلحسن ،عمار . (1990). المشروعات والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر. مجلة المستقبل. (141). مركز دراسات الوحدة العربية.. بيروت.

-لونورماند ،بيار. 1997. التسيير الذاتي والثورة الزراعية في الجزائر. المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث.(ط1). (ت) أحمد بعلبكي. لبنان. معهد الإنماء العربي.